

حدود نظرية التصورات والتصديقات المنطقية عند فخر الدين الرازي

أ.م.د. نضال ذاك

قسم الفلسفة

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

بغداد - العراق

الخلاصة

في هذا البحث الذي تحت عنوان (حدود نظرية التصورات والتصديقات المنطقية عند فخر الدين الرازي) نسلط الضوء على كتابات فخر الدين الرازي واجتهاداته في رحاب المنطق ومباحثه ، فاذا كان فخر الدين الرازي قد وقف على تصانيف الفارابي وابن سينا ، وهذا ما ذكره القطني في كتابه : أخبار العلماء بأخبار الحكماء ، فهل اعتمد في بناء اصوله المنطقية على ما أخذه من الفلاسفة المسلمين أم انه استفاد من ابحاث المتقدمين الاولين من اليونان واطرح بذكر ، ارسطو والرواقية وغيرهم ، ثم ماهي منهجيته في متابعة البحث المنطق ، سواء في تقسيم وتبويب هذه المباحث او في شرحها وتفسير دقائق موضوعاتها .

لقد وجدنا فخر الدين الرازي ، قد وقف على تصانيف الفلاسفة وكان على اطلاع بها ، ولم يقتصر على الاطلاع على هذه المصنفات ، انما عبد الطريق امام المتأخرين في البحث المنطقي ، وقد تأثر بالمنطق الارسطي واستخدامه في مباحثه ، وقد قال فخر الدين الرازي في مقدمة كتابه (منطق الملخص) " ان كتابنا هذا مشتمل على ملخص ابحاث المتقدمين ومحصل اراء الاولين مع زيادة نفيسة من قبلنا ان لم يكن اجل مما ذكروا او اكبر لم يكن اقل منها ولا اصغر ، معتبره بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم " .

وفيما يتعلق بالمباحث المنطقية ، سواء في اطار حدود نظرية التصورات او التصديقات ، وجدنا ان الرازي كان يكثر ايراد الاشكاليات والتساؤلات ، فهو يتناول المسائل والقضايا ، اذ يذكر المسألة ثم يفتح باب تقسيمها ويستمر في التقسيم الى ان ينتهي الى أبسط فرع او حد ، وقد اعتمد طريقة المتكلمين في السبر والتقسيم واعتمد الطريقة الاستقرائية في المنطق .

The Limits of the Logical Visualizations and Ratifications Theory at Fakhr Al- Din Al-Razi

ABSTRACT

In the research, named "The Limits of the logical visualizations and ratifications theory at Fakhr Al-Din Al-Razi", we highlight the writings of Fakhr al-Din al-Razi and his judgments in the logic and its chapters . If Fakhr al-Din al-Razi had dealt with the classifications of FARABI and IBN SINA , this is what AL-QOFTI mentioned in his book " scholars news of philosopher news" , Is he depended in establishing his logical origins on what he took from Muslim philosophers or benefited from the first applicants from Greece , especially ARISTOTLE , stoicism and others . What is his methodology in following the research logic , whether in dividing the chapters or explaining subjects .

We have found Fakhr al-Din al-Razi, who has stood on the classifications of philosophers and was familiar with them, not only to view these works, but he paved the road to the late in the logical search and he was influenced by logic of Aristotle and use in his research. Fakhr al-Din al-Razi said in the introduction to his book (The logic of the abstract) "This book contains a summary of the applicants researches and opinion of the first with a precious increase from us if not the order of what they mentioned or greater was neither less nor smaller, considering the standard of sound research and rectification."

As for the logical discussions, both within the limits of the perceptions or ratifications theory , we found that Al-Razi was a large number of questions, it deals with issues , as it mentions the issue and then opens the door of division and continue to divide until it ends to the simplest branch or limit. The speakers in sounding and division adopted the inductive method of reasoning.

المقدمة

لقد أسهم فخر الدين الرازي في ردف المكتبة العربية بالكثير من المصنفات ، فقد كانت شهرته في المدارس الاصولية (المتكلمين والفقهاء) ، حيث شاعت مصنفاته بين العلماء وطلاب العلم ، وكانت مصادر أساسية في جميع العلوم التي ألفت فيها ، وقد تحدث العلماء والمؤرخون بإعجاب عن فكره في تلك العلوم ومكانته فيها ، لذلك لقب بألقاب كثيرة ، وإذا ذكر في كتب الاصول الشافعية أو العقائد الأشعرية ، لقب (الامام) ، فهو فخر الدين الرازي ، وكان يسمى في هراة (بشيخ الاسلام) ، واطلق عليه ابن ابي اصيبعة لقب (سيد الحكماء المحدثين) وسماه السبكي ب (امام المتكلمين) وقال فيه طاش كبرى زادة ، في كتابه : مفتاح السعادة ومصباح السيادة (ومن جملة اساطين الحكمة ابو علي بن سينا والامام فخر الدين الرازي).

في هذا البحث نسلط الضوء على كتابات فخر الدين الرازي واجتهاداته في رحاب المنطق ومباحثه ، فإذا كان فخر الدين الرازي قد وقف على تصانيف الفارابي وابن سينا ، وهذا ما ذكره القفطي في كتابه : أخبار العلماء باخبار الحكماء ، فهل اعتمد في بناء اصوله المنطقية على ما أخذه من الفلاسفة المسلمين أم انه استفاد من ابحاث المتقدمين الاولين من اليونان واخص بذكر ، ارسطو والرواقية وغيرهم ، ثم ماهي منهجيته في متابعة البحث المنطق ، سواء في تقسيم وتبويب هذه المباحث او في شرحها وتفسير دقائق موضوعاتها .

وإذا كان الفلاسفة المسلمين قد فهموا طبيعة المنطق وموضوعه على اساس انه يمدنا بقواعد تعصمنا من الخطأ، وفيه مادة الفكر ، فهو يبحث في البرهان والجدل والغاليلط والشعر ، فما كان الامر مع فخر الدين الرازي وهو يتحدث في موضوعات المنطق ، فهل ينطبق عليه رأي ابن خلدون في مقدمته " أن المتأخرين غير اصلاح المنطق وأن من هذا التعبير تكلمهم في القياس من حيث انتاجه للمطالب على العموم لا بحسب مادته" ، ونحاول في هذه الدراسة التي أعتمدنا فيها المنهج التحليلي في متابعة النصوص المنطقية، معرفة وإدراك طريقة الرازي في بناء منطق يتناسب ويتوافق مع منطلقاته وأصوله الكلامية ، وهو الذي تابع تصانيف الفلاسفة وأخذ ما وجده مناسباً منها ، فكيف كان المنطق عنده بعد ذلك ، وحتى نصل الى الغاية من هذا البحث ، فقد قسمنا البحث الى ثلاث مباحث :

-المبحث الاول : يعد مدخل لسيرة فخر الدين الرازي ومصنفاته ، وفي بيان رأيه في الحاجة الى المنطق وموضوع المنطق.

-اما المبحث الثاني : فكان تحت عنوان - كلام فخر الدين الرازي في مبحث التصورات ، وقد أحتوى هذا المبحث خمس نقاط ، تابعنا فيها :

أولاً :- دلالة اللفظ على المعنى (المطابقة والتضمن والالتزام) .

ثانياً: في الالفاظ (المفرد والمؤلف ، الكلي والجزئي ، النسب الاربعة) .

ثالثاً: الكليات الخمس .

رابعاً: في المقولات العشر،

خامساً: الكلام في الحدود والرسوم .

ثم ذكرنا أهم ما قدم الرازي من نقد على هذه المسائل.

-اما المبحث الثالث : فهو ، كلام فخر الدين الرازي في التصديقات ، وقد احتوى المبحث على ثلاث نقاط :

أولاً: القضايا (تعريف القضية ، اقسام القضايا ، واهم ما قدم الرازي من نقد في اطار نظرية التصديقات.

وثانياً: القياس (تعريف القياس ، شروطه ، اشكاله ، ضروبه).

وثالثاً: البرهان، ثم ما نقده من المسائل.

المبحث الأول فخر الدين الرازي ، مصنفاته ، ورأيه في الحاجة الى المنطق ، وبيان موضوعه

أولاً: فخر الدين الرازي (544هـ-606هـ) هو أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ، الرازي ، القرشي ، التيمي ، الطبرستاني أصلاً ، الشافعي مذهباً ، الأشعري عقيدة ، وهو سلطان المتكلمين ، وشيخ المعقول والمنقول ، وهو أمام مفسر فقيه اصولي ، والمعروف بأبن الخطيب أو ابن خطيب الري وذلك أن أباه كان خطيباً في مسجد الري⁽¹⁾ ، ذكره القفطي (ت646) في كتابه (اخبار العلماء باخبار الحكماء) ، " قرأ علوم الاوائل وأجدها ، وحقق علم الاصول ، ودخل خراسان ووقف على تصنيف ابي علي بن سينا والفارابي"⁽²⁾ ، وقال عنه ابن ابي اصيبعة(ت668هـ) ، صاحب كتاب (عيون الانباء في طبقات الاطباء) : " كان ابن الخطيب شديد الحرص جداً في سائر العلوم الشرعية والحكمة ، جيد الفطرة ، حاد الذهن ، حسن العبارة ، كثير البداعة ، قوي النظر في صناعة الطب ومباحثها ، عارف بالادب " وله شعر بالفارسي والعربي ..."⁽³⁾

وقد قدم له السبكي صاحب كتاب (طبقات الشافعية الكبرى) اذ قال : " امام المتكلمين ذو الباع الواسع في تعليق العلوم والاجتماع بالشاسع من حقائق المنطوق والمفهوم"⁽⁴⁾

ثانياً: مصنفاته

للرازي تصانيف مفيدة من فنون عديدة ، اذ له تصانيف في الأصول وتصانيف في المنطق ، ومن تصانيفه : كتاب تفسير القرآن الكبير سماه مفاتيح الغيب ، وكتاب تفسير القرآن الصغير سماه اسرار التنزيل وانوار التأويل ، كتاب نهاية العقول ، كتاب المحصول في علم الأصول ، كتاب المحصل ، كتاب الملخص في الحكمة ، كتاب شرح عيون الحكمة ، كتاب المباحث المشرقية ، كتاب لباب الاشارات ، كتاب المطالب العالية في الحكمة ، كتاب شرح الاشارات ، كتاب الاربعين في اصول الدين ، كتاب تنبيه الاشارة في الاصول ، كتاب المعالم في الاصولين ، كتاب سراج القلوب ، كتاب زبدة الافكار وعمدة النظار ، كتاب الجامع الكبير ، كتاب الطريقة في الجدل⁽⁵⁾ ... وغيرها.

ثالثاً: الحاجة الى المنطق

يذكر فخر الدين الرازي في كتابه (منطق الملخص) ، الحاجة الى المنطق ، ويحصر الغاية فيما يفيد ذهن من مجموع التصورات والتصديقات ، اذ يقول "ان تصوراً واذا حكم عليه بنفي او اثبات ، كان المجموع تصديقاً ، وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب"⁽⁶⁾ ، ثم يؤكد الرازي على ضرورة ان يكون لكل تصديق ثلاث تصورات ، وأن المنطق هو المتكفل بمعرفتها اذ يقول " وكل تصديق ففيه ثلاث تصورات للعلم الاولي بأن حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه ، متى لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم وجود اللازم ، وفي الثاني عدم الملزوم ، او يمكن وحينئذ اما ان يحصل كل مطلوب من كل بديهي كيف كان وهو اولي البطلان ، او لكل مطلوب اوليات مخصوصة ، ولا بد من وقوعها على شرائط مخصوصة وحينئذ لا بد من بيان تلك الشرائط ليكون العالم بها متمكناً من استعلام المجهولات بحيث لا يغلط الا نادراً ، والعلم المتكفل به هو المنطق "⁽⁷⁾

⁽¹⁾ القفطي ، اخبار العلماء ، باخبار الحكماء ، مكتبة المثنى ، بغداد ، بلات ، ص291 / وينظر : ابن ابي اصيبعة ، عيون الانباء في طبقات الاطباء ، شرح وتحقيق نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص462 / وينظر: ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، مج3 ، ط1 ، مطبعة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1948 ، ص293-294 / وينظر : ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج5 ، ص281.

⁽²⁾ القفطي ، اخبار العلماء باخبار الحكماء ، ص291.

⁽³⁾ ابن ابي اصيبعة ، عيون الانباء في طبقات الاطباء ، ص462.

⁽⁴⁾ التاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج8 ، مشكاة للكتب الاسلامية ، ص40.

⁽⁵⁾ القفطي ، اخبار العلماء بأخبار الحكماء ، ص291-293 / وينظر: ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ج4 ، ص428.

⁽⁶⁾ فخر الدين الرازي ، منطق الملخص ، تقديم وتحقيق وتعليق د. احمد فرامرز قراملكي وادينه اصغرى نزاد ، ايران ، دار منشورات امام الصادق ، ص7.

⁽⁷⁾ المصدر السابق ، ص9.

ولكن اذا كانت امور ما يتعلمه من الاوليات فليستغن عن تعلم المنطق هذا اولاً، وأن اكثر من الذين لم يتعلم هذا العلم ، قد اكتسب العلم بالمجهولات ، هذه أسئلة وافتراضات كان جواب الرازي عنها بقوله : " ان اكثر المباحث العقلية من هذا العلم امور متى جردت علمت صحتها بالبدية ، والذي ليس كذلك فينتهي الى الاول لا محالة ، وعن الثاني ، أنا لا نقول : الذهن وحده لا يكفي في اصابة الحق ، بل قد يكفي نادراً في البعض وقد لا يكفي ، فيحتاج الى الاستعانة بالمنطق " (8)

ونجد أن فخر الدين الرازي ، قد تابع الفلاسفة المسلمين فيما ذهبوا اليه من ذكرهم للحاجة الى المنطق ، اذ يذكر ابن سينا في كتابه (المدخل) أن الغاية في علم المنطق ، أن يفيد الذهن معرفة التصور والتصديق فحسب ، أما الوسيلة اليهما فهي مقدمات منها يتوصل الى معرفة الفرضين المطلوبين ، وتلك هي صناعة المنطق ، حيث تكسب بطرائقه الخاصة لا بالفطرة الانسانية ، اذ الفطرة الانسانية تكون غير كافية في ذلك (9)

وقد قصد الرازي ، وهو يبحث في بيان الحاجة الى المنطق قاعدة معينة وهي " الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها الى أن يصير المجهول معلوماً ، وذلك الترتيب قد يكون صواباً ، وقد لا يكون ، والتمييز بينهما ليس ببديهي ، فلا بد من قانون يفيد ذلك التمييز ، وهو المنطق " (10)

رابعاً: موضوع المنطق

لقد عبد الرازي طريق المتأخرين في البحث ، وقد تأثر بالمنطق الارسطي واستخدمه في مباحثه (11) ، وقد قال الرازي في مقدمة كتابه (منطق الملخص) : " أن كتابنا هذا مشتمل على ملخص أبحاث المتقدمين ومحصل آراء الاولين مع زيادات نفيسة من قبلنا ، أن لم يكن أجل مما ذكروا وأكبر لم يكن أقل منها ولا أصغر ، معتبره بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم " (12)

ويركز الرازي في تفسير موضوع المنطق على المعقولات الثانية، وذلك لانه من خلالها يتم الانتقال من المعلومات الى المجهولات، ولكن ماذا قصد الرازي بالمعقولات الثانية، " أن الانسان يتصور حقائق الاشياء أولاً ، ثم يحكم على بعضها ببعض حكماً تقييداً أو خبرياً " (13)

بمعنى أن موضوع المنطق وكما يحدده الرازي يكون من خلال المعقولات الثانية وذلك " كون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه أمر لا يلحقها الا بعد صيرورتها معلومة اولاً ، فهو في الدرجة الثانية ، فاذا بحث عن هذه الاعتبارات لامطلقاً ، بل من حيث انه كيف يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات تادياً صواباً فذاك هو المنطق " (14) ، ويقترن قول الرازي هذا مع ما ذكره ابن سينا في كتابه (الاشارات والتنبيهات) ، فأبن سينا يقول " وكل تحقيق يتعلق بترتيب الاشياء حتى يتأدى منها الى غيرها ، بل بكل تأليف ، فذلك التحقيق يوجب الى تعرف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتأليف ، لا من كل وجه ، بل من الوجه الذي لاجله يصلح ان يقع فيها ، ولذلك فابحوج المنطقي الى ان يراعي احوالاً من احوال المعاني المفردة ثم ينتقل منها الى مراعاة احوال التأليف " (15)

(8) المصدر السابق، ص9.

(9) ابن سينا ، المدخل ، مقدمة ابراهيم مذكور تحقيق الاب قنواتي محمود الخضري وفؤاد الاهواني ، تصدير طه حسين ، مراجعة ابراهيم مذكور ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، 1952 ، ص52.

(10) فخر الدين الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، تحقيق : احمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط1 ، 1986 ، ص23.

(11) محمد العريبي ، المنطلقات الفكرية عند الامام الفخر الدين الرازي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط1 ، 1992 ، ص7.

(12) الرازي ، منطق الملخص ، ص2.

(13) المصدر السابق ، ص10.

(14) المصدر السابق ، ص10.

(15) ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، مع شرح نصر الدين الطوسي ، تحقيق : سليمان دنيا ، القسم الاول (المنطقيات) ، دار المعارف ، مصر ، 1971 ، ص129-130.

ويربط الرازي بين موضوع المنطق والمقصد أو الغاية منه ، إذ أن موضوعه يرتبط بالغاية منه ، وهي " معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات"⁽¹⁶⁾ ، والرازي يمضي الى ما مضى اليه الفلاسفة المسلمين قبله ، فهو يتابع الفارابي (ت339هـ) في تقسيمه المنطق الى التصور والتصديق ، فقد كان الفارابي اول من صنف المنطق الى صنفين هما التصور والتصديق⁽¹⁷⁾ ، وتابعه ابن سينا (ت428هـ) الذي يقرر "ان العلم تصور وتصديق ، وأن المعرفة تقتنص بهما ، فالتصور هو ادراك للماهية غير حكم عليها بنفي او اثبات اما التصديق ، فهو تصور مصحوب بحكم سواء كان سلباً او ايجاباً ويكتسب بالقياس"⁽¹⁸⁾ ، وهذا ما ذهب اليه الغزالي (ت 505هـ) اذ يقول " والعلم ينقسم الى العلم بذوات الاشياء كعلمك بالانسان والشجرة ويسمى هذا العلم تصوراً او الى العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة بعضها الى بعض اما بالسلب او بالايجاب ، كقولك الانسان ليس بحجر"⁽¹⁹⁾.

وترى الرازي يذكر أن العلم اما تصور واما تصديق ، وهذا امر معلوم لانزاع فيه بين العقلاء⁽²⁰⁾ ، ويقول : اننا بعد الاختبار التام والاستقراء الكامل ، نجد " ان الانسان لايمكنه ان يتصور الا ما ادركه بحسه او وجده في فطرة النفس كالالم واللذة او في بديهية العقل كتصور الوجود والوحدة والكثرة ، او ما يركبه العقل او الخيال من هذه الاقسام ، فاما ما عداه فلا يتصور البته"⁽²¹⁾.

فتصورات العقول البشرية لاتخرج عن هذه الاقسام التي أستقرئها الرازي ، واذا كانت التصورات محصورة في هذه الاقسام ، فإن التصديقات ايضاً محصورة فيها لما ثبت ان التصديقات مشروطه بالتصورات.⁽²²⁾ لذلك يرى الرازي ان التصديقات الفنية عن الاكتساب هي تلك التي تعتمد على الحس كالعلم بأن الشمس مضيئة أو الوجدانيات كعلم كل واحد بجوعه وشبعه أو البديهيات ، كالعلم بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وعلى ذلك يقسم الفرق الى أربعة : المعترفون بالحسيات والبديهيات ، والقادحون بالحسيات فقط ، والذين يعترفون بالحسيات دون البديهيات ، والسوفسطائية ويناقش ادلة الجميع ، الا السوفسطائية ، ويرى ان التوقف عن الجواب عن شبهتهم أولى.⁽²³⁾

وفي اشارة للرازي عند ذكر التصور والتصديق ، فيقول ان الشيء اما ان يعلم تصوراً فقط ، واما ان يعلم تصديقاً ، وقد سموا ما يوصل الى التصور ، وهو هنا قصد الفلاسفة المسلمين ، وقد ذكرنا بعضهم سابقاً ، قولاً شارحاً ، وهو الحد والرسم ، والموصل الى التصديق المطلوب ، حجة - وهو القياس والاستقراء والتمثيل.⁽²⁴⁾ وسنأتي على التفصيل في مباحث ، التصور والتصديق.

¹⁶ () الرازي ، منطق الملخص ، ص10/ وينظر : المطالب العالية في العلم الالهي ، ج3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1999 ، ص65.

¹⁷ () الفارابي ، كتاب البرهان (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ، تحقيق ماجد فخري ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، ص19.

¹⁸ () جعفر آل ياسين ، المنطق السينيوي ، منشورات دار الافاق الحديث ، بيروت ، ط1 ، 1983 ، ص23.

¹⁹ () الغزالي ، معيار العلم في فن المنطق ، دار ومكتبة الهلال ، ط1 ، 1993 ، ص40.

²⁰ () الرازي ، المطالب العالية في العلم الالهي ، ص65.

²¹ () الرازي ، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، وبذيله كتاب تلخيص المحصل للعلامة نصير الدين الطوسي ، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، بلات ، ص9.

²² () الرازي ، المطالب العالية في العلم الالهي ، ص23.

²³ () الرازي ، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين ، ص39 : وينظر : محمد العربي ، المنطلقات الفكرية عند الامام الفخر الرازي ، ص60.

²⁴ () الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، ص23.

المبحث الثاني كلام فخر الدين الرازي في مباحث التصورات

أولاً : دلالة اللفظ على المعنى (المطابقة والتضمن والالتزام)
وضمن اطار حدود التصورات يتكلم الرازي عن اللفظ وهو هنا يربط بما معناه والذي يدل عليه اذ يقول " اللفظ
اما ان يعتبر من حيث انه يدل على تمام مسماه - وهو المطابقة ، أو على جزء مسماه من حيث انه جزء - وهو
التضمن ، او على ما يكون خارجاً من مسماه لازماً له في الذهن - وهو الالتزام .⁽²⁵⁾
وفي توضيح كل نوع من انواع الدلالة ، وتعريفها ، فدلالة المطابقة انما تعني دلالة اللفظ على تمام مسماه ، ودلالة
التضمن تعني دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه ، ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم مسماه
تبعاً لدلالته على مسماه.⁽²⁶⁾

وقد جعل الرازي الدلالة الوضعية في المطابقة ، أما دلالة التضمن والازم فتابعتان ، ولا يجعل الامر هنا مطلقاً ،
بل بشرط ، وهذا الشرط انه " لما لم يكن وجود الجزء لكل ماهية لازماً وكان وجود لازم ما لكل ماهية لازماً واقله
انه ليس غيره ، لم يلزم المطابقة التضمن ولزمها الالتزام "⁽²⁷⁾

لكننا نجد ابن سينا في كتابه (منطق المشركين) ، قد جعل المشترك في الدلالة هو الفصل " وتشتك دلالة
المطابقة ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على امر خارج عن الشيء وتشتك دلالة المتضمن
ودلالة الالتزام في ان كل واحد منهما مقتض الدلالة الاولى " .⁽²⁸⁾

ولان منهجية الرازي في التأليف تقوم على تناول المسائل ، من حيث انه يذكر المسألة ، ثم يفتح باب تقسيمها ،
فهو يقدم للباحث طريقة اخرى في تقسيم الدلالة ، اذ يقسم الدلالة اللفظية الى وضعية أو عقلية ، والرازي يرى أن
دلالة الالتزام لا تكون في العلوم ، وقد علل ذلك " لان دلالة اللفظ على لازم مسماه ان اعتبر فيها كون اللزوم بيننا
فذلك مما يختلف باختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطاً وأن لم يعتبر فيها ذلك فهو محال ، لان الغرض
من اطلاق الالفاظ افهام المعاني ، فاذا لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيداً " .⁽²⁹⁾

واذ لم اجد الرازي يقدم في توضيحه دلالة اللفظ على المعنى ، أي امثله ، فإن ابن سينا اوضح هذه الالفاظ بالامثلة
كدلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع وهذه دلالة المطابقة اذ اللفظ يكون موضوعاً لذلك المعنى بينما ان
يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ ، مثل دلالة المثلث على الشكل ، فإنه يدل على الشكل لا على انه
اسم الشكل ، بل على انه اسم لمعنى جزوه الشكل ، فهو على سبيل التضمن ، أما الذي على سبيل الالتزام أو كما
يسميه ابن سينا الاستتباع ، بأن يكون اللفظ دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره
كالرفيق الخارجي لا كالجزء منه كدلالة لفظ السقف على الحائط .⁽³⁰⁾

ثانياً: في المفرد والمؤلف ، والكلي والجزئي ، والنسب الاربعة

يقسم الرازي المفرد الى نوعين من التقسيم ، الاول هو حال اللفظ بالنسبة الى المعنى وهو على اربعة أوجه:⁽³¹⁾

أولاً: المتواطئ ، وهو ان يتحد اللفظ والمعنى ، فاما يكون نفس مفهوم اللفظ ممكن الحصول في كثيرين او لا يكون
، فإن كان الاول ، فاما ان يكون السوية وهو هنا المتواطئ ، او لا على السوية وهو المشكك ، وأن كان الثاني فهو
العلم.

والثاني : الاسماء المتباينة ، فيها يتكثر اللفظ والمعنى ، والثالثة : الاسماء المترادفة : وهي ان يتكثر اللفظ ويتحد
المعنى وان العكس فهو الرابعة : الذي لا يخلو أما ان يكون وصفه لها على السواء وهي الاسماء المشتركة ، سواء
كانت لغة واحدة او من لغات مختلفة ، او لا يكون وهي الاسماء المنقولة ، فاما ان يكون النقل من موضوعه الاول

²⁵ () المصدر السابق، ص23.

²⁶ () الرازي ، منطق الملخص ، ص20.

²⁷ () المصدر السابق، ص20.

²⁸ () ابن سينا ، منطق المشركين ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، 1910 ، ص15.

²⁹ () الرازي ، منطق الملخص ، ص21.

³⁰ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص139.

³¹ () الرازي ، منطق الملخص ، ص23.

الى الثاني بسبب مناسبه بينهما او لا يكون، والاول يعني المجاز ، ثم أن تلك المناسبة ان كانت هي الاشتراك في بعض الامور كان اللفظ مستعاراً.

وقد بوب الرازي للفظ المفرد والمركب والجزئي وينتقل الى الكلي⁽³²⁾. ، وقد اشار ابن سينا في كتابه (عيون الحكمة) الى اللفظ المفرد ، بأنه كل لفظ لا تريد ان تدل بجزء منه على جزء من معناه ، فهو مفرد ، كقولك : انسان ، فأنتك لا تدل بإجرائه فيه على شيء⁽³³⁾.

وهذا يتطابق مع قول الرازي ، فهو يرى أن اللفظ المفرد : هو الدال الذي لا يدل الجزء فيه دلالة اصلا حين هو جزؤه ، والمفرد ، اما ان لا يكون مفهومه مستقلاً بالمفهومية ، وهو الاداة ، أو ان يكون مستقلاً بالمفهومية ، وهو اما ان يدل على الزمان المعين لحصوله ، وهو (الكلمة) وفي كتاب (منطق الملخص) يقول يدل الكلمة (الفعل) ، او لا يدل وهو الاسم⁽³⁴⁾.

اما اللفظ المركب : فهو اما ان يكون تام الدلالة ، وهو الذي تركيب من اسمين أو اسم وكلمة ، وأما ان يكون ناقص الدلالة ، وهو الذي تركيب من اسم واداة⁽³⁵⁾.

في حين يعرف اللفظ الجزئي واللفظ الكلي بقوله " الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة ، واما الذي لا يكون كذلك : هو الكلي " ..⁽³⁶⁾

ثم يتكلم الرازي عن النسب الاربعة ، فيقول " كل معقولين ، فلا بد وأن يكون احدهما مع الآخر ، أما أخص منه مطلقاً ، أو اعم منه مطلقاً ، أو لا أعم ولا أخص ، أو اعم من وجه واخص من وجهه كالحيوان والأبيض " .⁽³⁷⁾
ثالثاً: الكليات الخمس

وفي اشارة للرازي ، نجده يتكلم عن الكليات الخمس ، فيرى أن تمام ما به الاشتراك وهو الجنس وتام ما به الامتياز وهو الفصل فالجنس هو كمال الجزء المشترك والفصل هو كمال الجزء المميز ، والفصل قد يكون فصلاً للنوع الاخير ، كالناطق للانسان ، وقد يكون للنوع المتوسط ، فيكون فصلاً لجنس للنوع الذي تحته ، كالحساس ، فإنه فصل للحيوان وفصل جنس الانسان ، وكل فصل فإنه بالقياس الى النوع هو فصله : مقوم وبالقياس الى جنس وذلك النوع مقسم ، وكل وصف خارج عن الماهية ، سواء كان لازماً او مفارقاً فإن اعتبر من حيث أنه مختص بواحد وليس لغيره ، فهو خاصة ، وأن اعتبر من حيث انه موجود في غيره ، فهو عرض عام .⁽³⁸⁾

وينقل الرازي وهو يتكلم عن الكليات الخمس ، قول ابن سينا في كتابه الاشارات ، عن تعريف الجنس " بأنه كلي يحمل على الاشياء المختلفة الحقائق في جواب ماهو "⁽³⁹⁾ ، وينقل تعريف الجنس المشهور في كتب المنطق " المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو "⁽⁴⁰⁾ وهو تعريف ارسطو .

وعند الرجوع لكتاب (الاشارات والتنبيهات) لابن سينا ، وجدته يعرف الجنس " كل محمول كلي يقال ما تحته في جواب ما هو ، فاما أن تكون حقائق ماتحته مختلفة ليس بالعدد فقط ، واما أن تكون بالعدد ، وفي نسخته بالعدد فقط مختلفة "⁽⁴¹⁾.

ولقد نقد الرازي ، ابن سينا ، بأن لفظة الكلي التي في التعريف زائدة ولا حاجة اليها لان لفظ المحمول كالمرادف له .⁽⁴²⁾

³² () الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، ص24.

³³ () ابن سينا ، عيون الحكمة ، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ، بيروت - لبنان ، 1980 ، ص1.

³⁴ () الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، ص23/ للمقارنة ينظر : الرازي ، منطق الملخص ، ص23.

³⁵ () الرازي ، لباب الاشارات ، ص23.

³⁶ () المصدر السابق ، ص24.

³⁷ () الرازي ، منطق الملخص ، ص31.

³⁸ () الرازي ، لباب الاشارات ، ص26-27 / وينظر : الرازي المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعات ، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي ، 1م ، قم ، ص150.

³⁹ () الرازي ، منطق الملخص ، ص4.

⁴⁰ () الرازي ، منطق الملخص ، ص40 / وينظر للمقارنة : ارسطو ، المنطق ، ج2 ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، الكويت ، 1980 ، ص476.

⁴¹ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص187.

⁴² () الرازي ، منطق الملخص ، ص40.

اما النوع ،فيرى الرازي ، انه نوع حقيقي في الكليات الخمسة ،ويقال " بالاشتراك على الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط"⁽⁴³⁾ ،واذا تابعنا ابن سينا ، نجده يقترب من تعريف ارسطو ، أذ يقول مايسمى النوع هو " ما يقوم به من الذاتيات فغير مختلف اصلاً"⁽⁴⁴⁾

اذ يعرفه ارسطو " هو المقول على ذي الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ماهو "⁽⁴⁵⁾ وفي الحديث عن الفصل ، يخالف الرازي ابن سينا ، اذ يرى ابن سينا ، بالقياس الى حصة النوع من الجنس ان الفصل يجب ان يكون علة لوجودها⁽⁴⁶⁾ ، بينما الرازي يكون ذلك غير واجب ، وذلك لان الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة الى الموصوف والمحتاج الى الشيء لا يكون عله له .⁽⁴⁷⁾ ويورد الرازي تعريف الفصل ، الذي اورده السابقين عليه في كونه "الكلي المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه"⁽⁴⁸⁾

اما الخاصة ، فهي على اربعة نقاط ، اما ان تكون مطلقة ،وهي التي لاتوجد خارجة عن ذلك النوع كالكتابة والضحك ، او تكون خاصة للنوع ، او الخاصة قد تكون مساوية كالمستعد للضحك ، أو اختص للضحك بالفعل ،والرابعة الخاصة قد تكون بسيطة وهي ظاهرة وقد تكون مركبة وهي ان تكون للنوع صفات كل واحد منها اعم منه .⁽⁴⁹⁾

أما العرض العام ، فيقول الرازي " قد يكون عاما للجنس ، كالموجود والواحد ،وقد يكون عرضا عاماً بالنسبة الى النوع وأن كان خاصة بالنسبة الى الجنس كاللون فإنه خاصة للجسم وعرض عام للانسان بل والحيوان ،وقد يكون لازماً كالموجود والواحد ، وقد لا يكون كالأبيض والاسود للحيوان "⁽⁵⁰⁾ رابعاً : المقولات

لم يذكر الرازي المقولات ضمن مباحث المنطق ،وانما ذكرها ، كأحد ابواب العلم الالهي ، اذ نجد تفصيل المقولات في كتاب الرازي (المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعات) ، فقد ذكرها في قسم الاعراض⁽⁵¹⁾ ، فقد عدها تعريفات بالموجودات الممكنة ، كما كان مع ابن سينا وذلك ان " ابن سينا لم يعتبر المقولات من مباحث المنطق ، بل من مباحث مابعد الطبيعة ولكنه عالجهام مع ذلك في قسم المنطق -الشفاء ،وفي النجاه⁽⁵²⁾ ،وقد يكون حال الرازي كحال المتأخرين الذين حاولوا ان يخلصوا المنطق من مباحث الميتافيزيقا ، فقد حذفوا المقولات من المنطق .⁽⁵³⁾

ويذكر الرازي في بيان عدد المقولات ، عشر ،واحد جوهر والتسع الباقية عرض ،وهي : الكم والكيف والمضاف والابن والتمى والوضع وقد يسمى النسبة والملك وان يفعل وان يفعل وقد تابع الرازي ارسطو وابن سينا ، حيث التزم بعدد المقولات العشر ، اذ اعتبرها الاولى جوهرأ والباقي اعراض .⁽⁵⁴⁾

خامساً: الكلام في الحدود والرسوم ويشير الرازي هنا الى التعريف وأنواعه ،وهو من أهم المباحث المتعلقة بالتصورات ،ويأخذ الرازي بالقسمة المشهورة عند المشائين الاسلاميين ، الى التعريف بالحد او الرسم.⁽⁵⁵⁾

⁴³ () المصدر السابق، ص46.

⁴⁴ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص187.

⁴⁵ () ارسطو ، المنطق ، ج2، ص475.

⁴⁶ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص192.

⁴⁷ () الرازي ،منطق الملخص ، ص72.

⁴⁸ () المصدر السابق، ص72.

⁴⁹ () المصدر السابق، ص82.

⁵⁰ () المصدر السابق، ص84.

⁵¹ () الرازي ، المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعات ، ص269.

⁵² () علي سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، دار السلام ، القاهرة ، 2008 ، ص41 / للمقارنة ينظر :

ابن سينا ،النجاة، المكتبة المرتضوية ، بلات ، ص80-81 وينظر : ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص3.

⁵³ () علي سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، ص42.

⁵⁴ () الرازي ، المباحث المشرقية ، ص229.

⁵⁵ () الرازي ، محصل افكار ، ص9.

ففي كون مجموع اجزائه (اي التصور) فهو الحد التام او بعض اجزائه فهو الحد الناقص، او الامر الخارج وحده ، وهو الرسم الناقص ، او ما يتركب من الداخل والخارج ، هو الرسم التام .⁽⁵⁶⁾ ونجده يقول : " الحد ليس الا تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجمال "⁽⁵⁷⁾. وفيما نكر عن الحد في كتابه (منطق الملخص) " حد الشيء مجموع ذاتياته ويستحيل ان يكون للشيء شيء ، أعرف من مجموع ذاتياته له "⁽⁵⁸⁾ وهذا ما ذهب اليه الفارابي في منطق ، اذ نكر ان الحد يؤلف من جنس وفصل ، كقولنا في الانسان بأنه حيوان ناطق ، واذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنس وفصول اكثر من واحد .⁽⁵⁹⁾

ويعرف الرازي الحد في كتاب (لباب الاشارات) ، بأنه " هو القول الدال على ماهية الشيء " .⁽⁶⁰⁾ ويوضح الرازي تقسيم التعريفات الى ثلاث : الاول ، فاما ان يكون تعريف الماهية ببعض اجزائها ، وذلك الجزء اما ان يكون ملازماً لها وجوداً وعدمًا ، فيكون هذا حدًا ناقصاً ، واما ان لا يكون كذلك ، فلا يصلح للتعريف ، او يكون تعريف الماهية بأكملها وهذا حدًا تاماً ، والثاني ، فذلك الخارجي ان كان مساوياً جيداً وعدمًا وكان اعرف من الماهية كان رسماً ناقصاً ، والا فلا يصلح للتعريف ، اما الثالث ، فاما ان يكون بين تلك الامور عموم وخصوص ، أو لا يكون ، فأما ان كان الاول ، فاما ان يكون العام ذاتياً ، والخاص عرضياً او بالعكس ، والاول هو الرسم التام وهو المطلوب.⁽⁶¹⁾

ويقدم الرازي ثلاث قواعد : " أولاً البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يعرف ولا يعرف به ، وثانياً يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو مثله بأخفي ، وثالثاً . يجب تقديم الجزء الاعم على الأخص . لان الاعم أعرف وتقديم الاعرف أولى " .⁽⁶²⁾

والرازي يلخص ما هنا أصناف الخطأ التي تعرض في تعريف الاشياء بالحد والرسم ، والتي عرضها ابن سينا في منطق الاشارات .⁽⁶³⁾

-نقد الرازي لأهم ما ذكره السابقين عليه في حدود نظرية التصورات :

1-نقد الرازي القول بان الكلي العقلي هو الصورة الذهنية وذلك عندما تكلم عن مباحث الكلي والجزئي ضمن مبحث التصورات ، اذ يذكر الرازي ، وهو يورد قولهم ، اما الكلي العقلي ، فالمشهور انه هو الصورة الذهنية ، وذلك لان الموصوف بالكلية موجود ، لأن العدم الصرف يستحيل ان يكون مشتركاً فيه بين كثيرين ، وكل موجود ، فاما في الخارج او في الذهن ، والاول محال ، لان كل موجود في الخارج فهو شخص معين متميز عن كل ما عداه ، وهو ليس مشتركاً فيه كثيرين ، ولا يكن كلياً ، ولما بطل كون الكلي موجوداً في الخارج ثبت انه في الذهن .⁽⁶⁴⁾

وطبقاً لمنهجية الرازي في البحث ، فهو يكثر ايراد الاشكاليات والتساؤلات ، وحتى النقد في مجال البحث ، وفي ذلك يقول ابن خلدون " فابن الخطيب اميل الى استكثار من الادلة والاحتجاج " .⁽⁶⁵⁾

فبعد ان قدم الرازي المسألة النقدية يضع امام الباحث اوجه المشكلة والنقد المقدم عليها ، وهي في وجهين⁽⁶⁶⁾ :- الوجه الاول ، لا يصح تفسير الكلي بالصورة الذهنية ، لأن الصورة الذهنية التي قد تكون حادثة بعد حدوث الشخص يستحيل ان تكون جزءاً من ماهية الشخص الموجود في الخارج .

والوجه الثاني : ان الصورة الذهنية انما تسمى كلية مجازاً لكونها علماً متعلقاً بما هو الامر الكلي .

2-ومن المسائل التي نقدها الرازي : نقد قول من قال (المقول في جواب ما هو الذاتي الاعم).

⁵⁶ () المصدر السابق، ص19.

⁵⁷ () الرازي ، منطق الملخص ، ص111.

⁵⁸ () المصدر السابق، ص111.

⁵⁹ () الفارابي ، المنطق عند الفارابي ، تحقيق : رفيق العجم ، دار المشرق ، بيروت، 1986، ص85.

⁶⁰ () الرازي ، لباب الاشارات ، ص28.

⁶¹ () الرازي ، منطق الملخص ، ص102.

⁶² () الرازي ، محصل افكار ، ص19/ وينظر محمد العربيي ، المنطلقات الفكرية ، ص60.

⁶³ () محمد العربيي ، المنطلقات الفكرية ، ص60.

⁶⁴ () الرازي ، منطق الملخص ، ص102.

⁶⁵ () ابن خلدون ، المقدمة ، مطبعة الكشاف ، بيروت-لبنان ، بلات، ص416.

⁶⁶ () الرازي ، منطق الملخص ، ص29.

اذ يقول ، قال بعضهم : الدال على الماهية هو الذاتي الأعم ، فيرد الرازي ، هذا باطل ، لأن لفظة ماهو سؤال عن حقيقة الشيء فيكون جوابه بذكر تمام الماهية ، والذاتي الأعم وحده ليس تمام ماهية الشيء ، والا لكان الشيء نفس ما ليس هو ، ولكان الجزء هو الكل وكان وجود الجزء الآخر وعدمه بمثابة واحدة. (67)

3-تقد الرازي : الاستدلال على تناهي الاجناس متصاعدة وهو هنا ينتقد ابن سينا ، اذ يقول الرازي " مذهب الشيخ من الفصول والاجناس يقتضي ان يكون الفصل الاخير هو العلة الاولى ، والجنس العالي هو المعلول الاخير ، ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهي الاجناس المتصاعدة ، لأن البرهان انما قام على انتهاء الممكنات الى علة اولى لا الى معلول اخير. (68)

وعندما راجعت مصادر ابن سينا ، وجدت هذا القول في كتابه الاشارات والتنبيهات. (69)

ورأي الرازي ، انه قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ، بل ربما كان الفصل الاخير ، هو الصفة الاخيرة والجنس العالي هو الموصوف الأول. (70)

المبحث الثالث كلام الرازي في مباحث التصديقات

اولاً: القضايا .

1.تعريف القضية:

في إشارة لفخر الدين الرازي عن القضية بأنها الخبر الذي يقال لقائله انه صادق فيما قاله ، أو كاذب ، أي " الخبر هو الذي يخبر عنه بأنه صادق أو كاذب" (71) ، ويعرفها الرازي " أنها التي يقال لقائلها انه صادق او كاذب ... انها التي يحتمل التصديق والتكذيب أو أنها التي حكم فيها بنسبة معنى الى معنى بأيجاب او سلب " (72) ، وهو التعريف ذاته الذي ذكره ابن سينا في الاشارات. (73)

2-اقسام القضايا

أما في تقسيم القضية ، فإن الرازي يقسمها كما قسمها الفلاسفة المسلمين الى القضية الحملية مثل قولنا : الانسان كاتب والقضية شرطية متصلة ، كقولنا : أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، شرطية منفصلة كقولنا : أما أن يكون هذا العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً ، ويضيف الرازي ان لكل ايجاب يقابله سلب في هذه الانواع الثلاثة، أي كل من هذه الانواع قد تكون قضية موجبة أو سالبة. (74)

وسنأتي على ذكر كل قضية من هذه القضايا وأنواعها :

أ-القضية الحملية:

من القضايا التي ذكرها الرازي وتقع ضمن مادة القضية الحملية ، هي في العدول (اي القضية المعدولة) ، ويؤكد الرازي أن الاعتبار في كون الحملية موجبة او سالبة بأثبات الحكم ونفيه لا يكون المحكوم عليه والمحكوم به ثبوتياً او عدمياً ، مثال ذلك : ما ليس بحي فهو غير عالم ، فقد حكمت على اللاحي بأنه لا عالم ، ويرى الرازي انها قضية موجبة ، ويعطي دليل على ذلك ، أنه في الشرطية متى اثبت اللزوم كانت موجبة سواء كان الطرفان ثبوتيين أو

(67) المصدر السابق، ص37.

(68) المصدر السابق، ص80.

(69) ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص189.

(70) الرازي ،منطق الملخص ، ص80.

(71) الرازي ، لباب الاشارات ، ص31.

(72) الرازي ،منطق الملخص ، ص121.

(73) ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص222.

(74) الرازي ،منطق الملخص ، ص125.

عدميين أو مختلطين ، فإذا قلت : كلما لم يكن الذات حية لم يكن عالمة ، فقد اثبت اللزوم بين عدم الحية وعدم العالمية.⁽⁷⁵⁾

أي أنه " متى كان السلب جزءاً من ماهية الموضوع او ماهية المحمول او منهما كانت القضية معدولة ، لأنك ربطت احد السلبين بالآخر " .⁽⁷⁶⁾

مثال قولك : اللأنسان أعجم ، فهي قضية موجبة ، وأن حرف السلب جزء من ماهية الموضوع .
من القضايا المخصوصة (الخصوص) والمهملة (الاهمال) ، المحصورة (الحصر) يقول الرازي : موضوع القضية ان كان شخصاً معيناً سميت القضية مخصصة موجبة كانت او سالبة ، وأن كان كلياً ، فاما ان يكون كمية الحكم مبينة او لا يكون واعني بالكمية ، بيان ان الايجاب او السلب في كل أفراد الموضوع او في بعضه ، فإذا كانت لا مبينة فهي قضية مهملة ، أما اذ كانت كمية الحكم مبينة فهي المحصورة.⁽⁷⁷⁾
أن القضية المسورة ، فهي التي فيها لفظ الدال على كمية الحكم يسمى سوراً وهو في الكلية الموجبة لفظة (كل) ، وفي الكلية السالبة (لا شيء) و (لا واحد) وفي الجزئية الموجبة (بعض) و (واحد) وفي الجزئية السالبة (ليس كل) و (ليس بعض) .⁽⁷⁸⁾

وقد حددها الرازي كما حددها الفلاسفة قبله في اربعة اقسام وذلك " لأن الذي يبين فيه الايجاب الكلي ، هو الكلية الموجبة ، والذي يبين فيه السلب الكلي ، هو الكلية السالبة ، والذي يبين فيه الايجاب الجزئي ، هو الجزئية الموجبة ، والذي يبين فيه السلب الجزئي ، هو الجزئية السالبة " .⁽⁷⁹⁾

وحين يتكلم الرازي في تقسيم القضايا ، فإنه يأتي على شرح وفيما يتعلق بالمحمول ، وهو جهات القضايا ، فيقول " القضية لا تتحقق ماهيتها الا اذا بين ثبوت المحمول للموضوع او لا ثبوته له ، فإن بين هذا القدر ولم يبين كيفية الثبوت ، كانت القضية مطلقة عامة ، وأن بينت كانت موجبة" .⁽⁸⁰⁾

والقضية المطلقة هي اذا قلنا (كل ج ب) بهذا الاطلاق فمعناه ، (كل ما يقال له ج فهو ب) ، من غير بيان انه كذلك دائماً ، او في بعض الاوقات .⁽⁸¹⁾

اما الموجهات ، فيرى الرازي " أن الجهة عبارة عن بيان كيفية القضية وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة ، فالبسيطة من وجهين الدوام او اللادوام والضرورة أو اللاضرورة والمركبة وما يتركب عنها " .⁽⁸²⁾

اما انواع الموجهات بحسب الدوام واللاادوام فهي اربعة :- التي بين فيها ان المحمول دائم بدوام الذات التي هي الموضوع في الحقيقة وهي (الدائمة) ، والثانية: التي بين فيها ان المحمول دائم الثبوت بدوام وصف الموضوع ، أو دائم السلب بدوام ثبوته وهي (المطلقة المنعكسة) ، والثالثة : التي بين فيها ان المحمول لا بدوام ذات الموضوع وهي (الوجودية اللادائمة) ، والرابعة : التي بين فيها أن المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع ولا يدوم بدوام ذاته وهي (الوجودية العرفية) .⁽⁸³⁾

اما اعتبارها بحسب الضرورة واللاضرورة ، فهي على خمسة اوجه : الاولى : التي بين فيها ان المحمول ضروري للموضوع مادامت ذاته موجودة وهو (الضروري المطلق) ، والثانية : التي بين فيها ان المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلاً ، وهو الضروري بحسب وصف الموضوع (اللاضروري) ، والثالثة : التي بين فيها أن المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلاً وغير ضروري له ، مادامت ذاته موجودة ، وهو الضروري بحسب الوصف ، لا بحسب الذات وهي (الضرورية العرفية) ، والرابعة :

⁷⁵ () المصدر السابق، ص134.

⁷⁶ () المصدر السابق، ص135.

⁷⁷ () الرازي ، لباب الاشارات ، ص33 / للمقارنة ينظر : الفارابي العبارة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ، ص146.

⁷⁸ () الرازي ، منطق الملخص ، ص129.

⁷⁹ () المصدر السابق، ص129.

⁸⁰ () المصدر السابق، ص160.

⁸¹ () المصدر السابق، ص162.

⁸² () المصدر السابق، ص163.

⁸³ () المصدر السابق، ص164-166 / وينظر : الرازي ، لباب الاشارات ، ص40.

التي بين فيها ان المحمول يجب في وقت معين من اوقات وجود الموضوع وهي (الوقتية) ،والخامسة : التي بين فيها ذلك ، لكن في وقت غير معين ،وهي (المنتشرة) .⁽⁸⁴⁾
ويحدد الرازي معنى الامكان في الموجهات بأنه " جهة للحمل فهي القضية التي حكم فيها بثبوت محمولها لموضوعها اثباتاً بوصف الامكان ، وهذه القضية بالحقيقة هي المطلقة العامة ، مع اعتبار قيد واحد وهو خروج الضروري المطلق عنه ،واما سائر الاقسام فداخل فيها ،وليس بالوجودية اللاضورية" .⁽⁸⁵⁾
3-احكام القضايا:

وقد حدد الرازي احكام القضايا في ثلاثة : التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض.⁽⁸⁶⁾
وقد عرف التناقض بأنه " اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة" ..⁽⁸⁷⁾
ويعرف العكس المستوي " بأنه تصيير لموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً ، مع بقاء السلب والايجاب بحاله ، والصدق والكذب بحاله " .⁽⁸⁸⁾
اما عكس النقيض ، فإن الرازي يأتي على ذكر تعريف ابن سينا له : فيقول " هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعاً ، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً " .⁽⁸⁹⁾
ب-القضايا الشرطية

وقد اشار الرازي ، أن القضايا الشرطية ، قسمين ،-أولها القضية الشرطية المتصلة ،وقد عرفها ، بأنها " هي التي توجب او تسلب حصول قضية عند اخرى ، ثم أن مقدمها أن اقتضى لذاته أن يتبعه التالي " .⁽⁹⁰⁾
اذ يحدد الرازي ضرورة اذ فرض الاول فيهما فقررنا به حرف الشرط ،ويسمى المقدم ، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ،ويسمى التالي.⁽⁹¹⁾

ويرى الرازي ان التعريف الذي قدمه ينطبق على الزومية⁽⁹²⁾ . أما القضية الشرطية المنفصلة ، فهي تتركب ، أما من القضية وعين نقيضها (هذا العدد اما ان يكون زوجا واما لا يكون) ، او مساوي نقيضها (هذا العدد او مساو واما مفاوت) ، أو الاخص من نقيضها فإن المفاوتة مساوية للامساواة ،وحكمها المنع من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية (هذا الشيء اما ان يكون حجراً او شجراً) فإن الاصل ان هذا الشيء ، أما ان يكون حجراً ، أو لا يكون حجراً ، وللا حجر اعم من الشجر ، فقد وضعنا في مقابلة الحجر الشجر الذي هو اخص من اللاحجر وحكمها استحالة صدق الجزئين ،وامكان كذبيهما (وهي المانعة الجمع) لو الاعم (هذا الشيء أما أن لا يكون حجراً أما أن لا يكون شجراً) وتقديره ، أما ان لا يكون حجراً واما ان يكون حجراً ، ومتى كان حجراً وجب ان لا يكون شجراً ، لكن اللاشجرية أعم من الحجرية ، فاذا وضعنا مقام الحجر اللاشجر ، فقد ركبنا المنفصلة من الشيء ولازم نقيضه الاعم ، وحكمها ، أمتناع اجتماع جزئيهما على الكذب وأمكان اجتماعهما على الصدق وهي (المانعة الخلو) ، أو الاخص من وجه والأعم من وجه فإن الطرفين يصح اجتماعهما على الصدق والكذب معاً ، لأن الطرفين لما كان واحد منهما اعم من الاخر في وجه ،وأخص من وجه اخر ، صح ان يوحد معا ،وكذلك يمكن ان يوجد كل واحد منهما مع عدم الاخر فلا يكون الاجتماع متعزراً ولا كذلك الخلو.⁽⁹³⁾

اذن يمكن اجمال تركيب الشرطيات ، وكما ذكرها الرازي ، في أن كل واحدة من القضايا المتصلة والمنفصلة في كونها ، اما أن تتألف من حمليتين او متصلتين ، أو منفصلتين ، أو حملي ومتصل ، او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل ، هذا وقد عرفت ان المتصلة يتميز فيها المقدم عن التالي ، فلا جرم كل واحد من الثلاثة الاخيرة يمكن

⁸⁴ () الرازي ،منطق الملخص ، ص167.

⁸⁵ () الرازي ،منطق الملخص ، ص169 / وينظر : الرازي ، لباب الاشارات ، ص41.

⁸⁶ () الرازي ، منطق الملخص ، ص177.

⁸⁷ () المصدر السابق، ص184.

⁸⁸ () المصدر السابق، ص184.

⁸⁹ () المصدر السابق، ص200.

⁹⁰ () المصدر السابق، ص200.

⁹¹ () الرازي ، لباب الاشارات ، ص31.

⁹² () الرازي ، منطق الملخص، ص209.

⁹³ () المصدر السابق، ص210.

وقوعه في المتصل على وجهين ، فالمتصلة اذاً يمكن وقوعها على تسعة اوجه ، والمنفصلة لاتقع الا على ستة اوجه .⁽⁹⁴⁾

وتكون المتصلة موجبة ، ويراد من الايجاب في المتصلة ، اثبات للزوم ، والسلب يعني سلب الاتصال ، فنقيض المتصلة الموجبة للزومية ، هو أن يحكم بأن ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم ، لا أن يحكم بأن عدم ذلك التالي لازم لذلك المقدم ، فأن ذلك موجبة .⁽⁹⁵⁾

وكذلك الحال مع المنفصلة ، فأن الايجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت المعاندة بين الجزئين ، فكان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة .⁽⁹⁶⁾

اما في كون الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة ، محصورة او مهملة او شخصية ، فأن معنى المحصورة (كلما كان بعض الحيوان انسان ، فبعض الحيوان ناطق ، فالقضية كلية لكون للزوم كلياً ، واذا عرفت ذلك سهل معرفة الاهمال والحصر لانه أن كان هناك مايدل على كلية للزوم او العناد او جزئيتها فهذا الحصر ، اي القضية شرطية محصورة⁽⁹⁷⁾؛ أما الشخصية ((فهي التي تقتضي للزوم او العناد في المعنى)).⁽⁹⁸⁾

أهم ماقدم الرازي من نقد للسابقين عليه في حدود نظرية التصديقات (القضايا)

1. نقد الرازي القول بان السلب من المعدوم خلافاً للايجاب للمعدول . " السلب يصح من المعدوم ، والايجاب المعدول لا يصح الا على الموجود ، يرى الرازي ان هذا الفرق بالنظر لا الى ماهيتهما بل الى حكميهما اللذين لا يعرفان الا بعد معرفة ماهية الايجاب المعدول والسلب البسيط " .⁽⁹⁹⁾

2. نقد الرازي القول بأن الموجبة لا بد من وجود الموضوع " للقائل أن يقول : أنه يصح ايضاً ان يقال (المعدوم لا موجود) فهذه القضية موجبة ، ثم أما أن يكون المحكوم عليه بالاموجود موجوداً ، فيكون احد النقيضين عين الاخر ، هذا خلف او لا يكون ، فيكون المحكوم عليه في القضية الموجبة المعدولة غير موجود" .⁽¹⁰⁰⁾

وفي هذا النقد اورد الرازي قول ابن سينا ، " بأنه لا بد وأن يكون موجوداً ويقصد الموضوع " ⁽¹⁰¹⁾ ، وقال عنه الرازي انه خلف (اي برهان خلف).

ثانياً: القياس

يتوقف الرازي في كتابه (المحصل) عند طريقتي الاستدلال بحسب المنطقيين ، وهما طريقة القياس : وهي أن يستدل بالعام على الخاص ، والاستقراء : أي الاستدلال بالخاص على العام ، وهنا لا يمكن الاستدلال بأحدهما على الاخر الا اذا اندرجا تحت وصف مشترك بينهما ، فيستدل بثبوت الحكم في احد الصورتين على ان المناط وهو المشترك ، ثم يستدل بذلك على ثبوته في الصورة الاخرى وهو القياس في عرف الفقهاء (اي قياس التمثيل)⁽¹⁰²⁾ ، والرازي يعطي امثلة على استخدام التمثيل عند الاصوليين في كتابه (اساس التقديس)⁽¹⁰³⁾ ، وهو عند الرازي ضعيف لانه لا يلزم من اشتراك الجزئين في معنى اشتراكهما في سائر الامور بل أن ثبت ان المعنى الجامع هو السبب لثبوت الحكم في المشبه به ، حصل المقصود ، الا أنه يصير في الحقيقة قياساً ، وذلك لانك اذا ادرجت ذلك الجزئي تحت ذلك الوصف المشترك بينه وبين الاصل ، ثم حكمت على كل ماله ذلك الوصف بذلك لحكم⁽¹⁰⁴⁾

⁹⁴ () المصدر السابق، ص213.

⁹⁵ () المصدر السابق، ص221-222.

⁹⁶ () المصدر السابق، ص222.

⁹⁷ () المصدر السابق، ص223.

⁹⁸ () المصدر السابق، ص136.

⁹⁹ () المصدر السابق، ص136.

¹⁰⁰ () المصدر السابق، ص127.

¹⁰¹ () المصدر السابق، ص121.

¹⁰² () الرازي ، محصل الافكار ، ص52.

¹⁰³ () الرازي ، اساس التقديس ، تحقيق : احمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، 2001 ، ص116.

¹⁰⁴ () الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، ص60.

وهذا ما كان عند ابن سينا ، حيث ذكر ان اصناف ما يحتج به في اثبات لا مرجع فيه الى القبول والتسليم او فيه مرجع اليه لكنه لا يرجع اليه ثلاثة ، القياس ، والاستقراء ، والتمثيل .⁽¹⁰⁵⁾

ويعرف الرازي الاستقراء : " الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة ، وهو لا يفيد اليقين فإنه ربما كال حال مالم يستقراً بخلاف ما الاستقراء "⁽¹⁰⁶⁾ ، وقد تابع الرازي ابن سينا في تعريفه للاستقراء ، اذ عرف ابن سينا الاستقراء بأنه : " هو الحكم على الكلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة " .⁽¹⁰⁷⁾

ومثله التمثيل عند ابن سينا : " هو أن يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه "⁽¹⁰⁸⁾ ، وهذا ما وجدناه مع الرازي فهو يعرف التمثيل " الحكم على جزئي بمثل ما وجد في جزئي اخر يوافقه في المعنى جامع ، فالمشبه يسمى فرعا والمشبه به اصلا والجامع عله ، وما فيه التشبيه حكماً " .⁽¹⁰⁹⁾

ويعرف ابن سينا القياس ، بأنه : " قول مؤلف من أقوال ، اذ سلم ما أورد فيه من قضايا ، لزم عنه لذاته قول آخر "⁽¹¹⁰⁾ وهذا ما جاء في تعريف فخر الدين الرازي عندما عرف القياس بأنه : " قول مؤلف من اقوال اذا سلم لزم عنها لذاتها قول آخر " .⁽¹¹¹⁾

وفي تقسيم القياس ، سيكون اما قياس استثنائي او اقتراني " والاستثنائي ماتركب من مقدمتين اولاهما شرطية والاخرى مقرونة بلكن ، وتكون احد طرفي الشرطية او نقيضها والاقتراني لا يكون كذلك "⁽¹¹²⁾ والاستثنائي ينقسم الى متصلة ومنفصلة ويعد القياس الاستثنائي جانباً هاماً في المنطق الرواقى .⁽¹¹³⁾

ومثال على القياس الاستثنائي : ان كان هذا انساناً فهو حيوان ولكنه انسان ، فهو حيوان ، مثال على القياس الاقتراني : كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ، ينتج كل جسم محدث .⁽¹¹⁴⁾

وقد حدد الرازي اشكال القياس بأربعة أشكال ، فالشكل الاول ، هو الذي يكون الاوسط فيه محمولاً في الصغرى ، موضوعاً في الكبرى ، والشكل الثاني اذ صار الاوسط محمولاً في المقدمتين والشكل الثالث ، اذا كان الاوسط موضوعاً في المقدمتين ، وأن كان الاوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى كان الشكل الرابع .⁽¹¹⁵⁾

وأن الطوسي ملخص كتاب المحصل ، يعلق على كتاب المحصل للرازي ، ويتكلم عن اشكال القياس ، اذ يقول انه يسمى (اي الرازي) الشكل الرابع بعكس الاول ، ولا يورده في اكثر كتبه ، لبعده عن الطبع ، ولكن قد اورده في كتابه منطق الملخص .⁽¹¹⁶⁾

وقد وجدت الرازي وهو يذكر الاشكال يتكلم عن كيفية ردها ، وبالعكس اي المقدمتين ، وذكر أن من شروط القياس الصحيح الا يكون قياس عن جزئيتين ولا سالتين⁽¹¹⁷⁾ . وقد ذكر ضروب اشكال القياس الاربعة ، ويطلق عليها الرازي القرائن .⁽¹¹⁸⁾

وفي الشرطيات من القياس ، يأتي اولاً على ما يتركب من المتصلات اذ يقول الرازي " والمنتج منها ما يكون الشركة في جزء تام والمشارك فيه اما ان يكون تاليا في الصغرى مقدا في الكبرى وهو الشكل الاول ، او تالياً

¹⁰⁵ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص365.

¹⁰⁶ () المصدر السابق، ص360.

¹⁰⁷ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص367.

¹⁰⁸ () المصدر السابق، ص368.

¹⁰⁹ () الرازي ، لباب الاشارات والتنبيهات ، ص60.

¹¹⁰ () ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص370.

¹¹¹ () الرازي ، منطق الملخص ، ص222.

¹¹² () ضمن تلخص الطوسي لكتاب محصل الافكار للرازي ، ص53.

¹¹³ () ابن سينا ، الشفاء القياس (ضمن مقدمة ابراهيم مذكور) ، تحقيق : سعيد زايد ، القاهرة ، 1964 ، ص8.

¹¹⁴ () الرازي ، منطق الملخص ، ص224.

¹¹⁵ () المصدر السابق، ص250.

¹¹⁶ () المصدر السابق، ص250.

¹¹⁷ () المصدر السابق، ص270.

¹¹⁸ () المصدر السابق، ص266-270.

فيهما وهو الشكل الثاني او مقدماً فيهما وهو الشكل الثالث او مقدماً في الصغرى تاليا في الكبرى وهو الشكل الرابع " (119)

اما الشرائط المعبرة في هذه الاشكال ، فبرى الرازي هي ذاتها التي كانت في الحمليات من غير تفاوت (120) اما ما يتركب من المنفصلات ، فمثال ذلك : " اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فرداً ، وكل فرد اما ان يكون اولاً او مركباً ، فهذا العدد اما زوج او اول او مركب ، وقد تكون الشرطيات في الحمليات والمتصلات ، او الحمليات والمنفصلات ، او من المتصلات والمنفصلات ، أما القياس الاستثنائي ، فاما ان يكون مركبا من المتصلة او من المنفصلة (121)

ثالثاً: البرهان

يؤكد الرازي على ان المنطقين طولوا في باب البرهان ، وأنه يكون التركيب من مقدمات يقينية بتركيبات معلومة الصحة ، كانت النتيجة لازمة عنها بالضرورة ، وقد اتفقوا على ان مبادئ البرهان ، اما اوليات او المشاهدات او المتواترات او المجربات او الحدسيات (122)

ومن هؤلاء المنطقين ابن سينا ، الذي عد معرفة القياس مهمة ولكن ليس بضرورة القياسات البرهانية اذ يقول " معرفة القياس والقسم الناظر منها في القياسات البرهانية ، ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الالة الى اكتساب العلوم البرهانية" (123)

اما الحدسيات ، فهي قضايا ، مبدأ الحكم بها حدس في النفس ، قوي جدا مع انه لا يمكن اثباته بالبرهان ، مثل قضائنا بأن نور القمر مستفاد من الشمس (124)

في حين ان المجربات ، فهي انا اذا شاهدنا حدوث شيء عند شيء وعدمه عند عدمه يتأكد في النفس اعتقاد انه حدث به ، مثال حصول الاسهال عند تناول السقمونيا مرة بعد أخرى ، وهو يستند الى المشاهدات (125)

اما المتواترات ، فلا يعدها الرازي من مبادئ البرهان لقلة فائدتها في العلم ، فمثال وجود الصانع تعالى لم يحصل العلم بذلك ، انما يحصل بوجود مكه ومحمد صلى الله عليه وسلم ، فقد انتهاء المخبرين عن ذلك الى الحس (126)

اما المشاهدات : فيعرض الرازي الى اشكالين فيها ، الاول في كون الحواس يعرض لها الغلط كثير ، وثانياً : أن الحساس لا يقدرنا بجميع الجزئيات ، مثال الشمس في هذه الساعة منيرة ، وكل جسم ففي جهة ، فان كل شمس مضئية ، وكل جسم ففي جهة فذلك لا يتناول الحس (127)

اذن " فقد ظهر أن مبدأ المبادئ في اعطاء القضايا الكلية يقينية هو القوة العقلية ، وأن اول الاوائل في القضايا هي الاوليات وان ما عداها متفرع عليها " (128)

وحتى بناء الرازي لعلم عقائدي ، تراه ينتهج ويرتكز الى العقل وبرهان الانبي والبرهان اللمي ، وينطلق من الفاعل الى الفعل ، اذ يقول " وتحقيق الكلام أن الانتقال في المخلوق الى الخالق اشارة الى برهان الان والنزول من الخالق الى المخلوق برهان اللم ، ومعلوم ان برهان اللم اشرف (129)

- ومن المسائل التي نقدها الرازي في مادة القياس والبرهان نقد المتقدمين في مذهبهم في أن انتاج الثاني اذ كانت سالبة وجودية لا ضرورية (130)

(119) المصدر السابق، ص311.

(120) المصدر السابق، ص311.

(121) المصدر السابق، ص327.

(122) المصدر السابق، ص322.

(123) ابن سينا ، الشفاء - القياس ، ص376.

(124) الرازي ، لباي الاشارات ، ص53.

(125) الرازي ، منطق الملخص ، ص322/ ينظر للمقارنة الغزالي : محك النظر في المنطق ، ضبطه وصححه محمد بدر الدين النعساني ، دار النهضة الحديثة ، بيروت - لبنان ، ص57.

(126) الرازي ، لباي الاشارات ، ص53.

(127) الرازي ، منطق الملخص ، ص327.

(128) المصدر السابق، ص329.

(129) الرازي ، مفاتيح الغيب ، القاهرة ، ج1 ، ص101.

(130) الرازي ، منطق الملخص ، ص259.

فقد كان مذهب المتقدمين ان السالبة اذا كانت وجودية خالية عن الضرورة ، كانت النتيجة وجودية ، مثاله : بالوجود : لاشي من ج ب وبالضرورة كل أ ب ، فالنتيجة بالوجود لأشيء من ج أ وكان نقد الرازي لهم وجوابه عليهم : أن السالبة الوجودية لا تنعكس الا اذا كانت عرفية خاصة ، وأن الخلف انما يلزم لو كان عكس السالبة العرفية الخاصة لنفسها ، ثم ان السالبة كاذبة لأن بعض ما يقال له ابيض ، فهو بالضرورة حيوان .⁽¹³¹⁾

الخاتمة

لقد وجدنا فخر الدين الرازي ، قد وقف على تصانيف الفلاسفة وكان على اطلاع بها ، ولم يقتصر على الاطلاع على هذه المصنفات ، انما عبد الطريق امام المتأخرين في البحث المنطقي ، وقد تأثر بالمنطق الارسطي واستخدامه في مباحثه ، وقد قال فخر الدين الرازي في مقدمة كتابه (منطق الملخص) " ان كتابنا هذا مشتمل على ملخص اباحث المتقدمين ومحصل اراء الاولين مع زيادة عرفية خاصة ، من قبلنا ان لم يكن اجل مما ذكروا او اكبر لم يكن اقل منها ولا اصغر ، معتبره بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم ."

وكان فخر الدين الرازي اول من نظر الى المنطق باعتباره فنا قائماً بذاته ، وفي ذلك قال ابن خلدون " ثم تكلموا فيما وصفوه من ذلك كلاماً مستبحر ونظروا فيه (اي المنطق) من حيث انه فن برأسه لا من حيث انه آلة للعلوم فطال الكلام فيه وأتسع واول من فعل ذلك الامام فخر الدين ابن الخطيب".

وفيما يتعلق بالمباحث المنطقية ، سواء في اطار حدود نظرية التصورات او التصديقات ، وجدنا ان الرازي كان يكثر ايراد الاشكاليات والتساؤلات ، فهو يتناول المسائل والقضايا ، اذ يذكر المسألة ثم يفتح باب تقسيمها ويستمر في التقسيم الى ان ينتهي الى أبسط فرع او حد ، وقد اعتمد طريقة المتكلمين في السبر والتقسيم واعتمد الطريقة الاستقرائية في المنطق وذلك بجمع القدر الممكن من المعلومات عن قضية بحثية في محاولة ضبط قواعدها ، ومع انه كثير الشرح للمسائل المنطقية ، فقد كان يقف بالنقد للمتقدمين عليه ، بأن يورد نصوص اقوالهم في المنطق ويقدم النقد ويرافق هذا النقد التحليل وتقديم الحلول المناسبة ، وهذا ما ذكرناه في مجمل حدود نظرية التصورات والتصديقات بمباحثها واقسامها ، أما لماذا كان البحث في حدود هاتين النظريتين ، وذلك لأن الرازي مضى الى ما مضى اليه الفلاسفة المسلمين قبله ، فهو تابع الفارابي في تقسيمه المنطق الى التصور والتصديق ، فهو يذكر في كتابه (المطالب العالية في العلم الالهي) واذا ادركنا امراً من الامور ، فاما ان نحكم عليه بحكم ، واما الا نحكم عليه ، فإن لم نحكم عليه بحكم ، فذاك هو التصور ، وأن حكمنا عليه فذاك هو التصديق.

ووجدنا أن موضوع المنطق عند الرازي ، هو المعقولات الثانية من حيث أنه يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات وتفسير المعقولات الثانية : أن الانسان يتصور حقائق الاشياء ثم يحكم على بعضها ببعض حكماً تقبيداً او خبرياً فكون الماهية محكوماً فاذا بحث عن هذه الاعتبارات لامطلقاً ، بل من حيث انه كيف يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات تادياً صواباً فذاك هو المنطق.

¹³¹()المصدر السابق، ص259.

قائمة المصادر والمراجع

1. _ ابن ابي اصيبعة ، عيون الانباء في طبقات الاطباء ، شرح وتحقيق نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
2. _ ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج5 ، بلا ت .
3. _ ابن خلدون ، المقدمة ، مطبعة الكشاف ، بيروت- لبنان ، بلا ت .
4. _ ابن خلكان ، وفيات الأعيان، مج3، ط1، مطبعة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1948 .
5. _ ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ج4 .
6. _ ابن سينا: -
7. _ الإشارات والتنبيهات ، مع شرح نصر الدين الطوسي ، تحقيق: سليمان دنيا ، القسم الاول (المنطقيات) ، دار المعارف، مصر، 1971 .
8. _ الشفاء ، القياس ، تحقيق: سعيد زايد ، القاهرة ، 1964 .
9. _ عيون الحكمة ، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، دار القلم ، بيروت- لبنان ، 1980 .
10. _ منطق المشركين ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، 1910 .
11. _ المدخل ، تقديم ابراهيم مذكور ، تحقيق: الاب قنواتي ومحمود الخضري وفؤاد الاهواني ، تصدير طه حسين، مراجعة ابراهيم مذكور ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، 1952 .
12. _ النجاة ، المكتبة المرتضوية ، طهران ، بلا ت .
13. _ ارسطو ، المنطق ، ج2 ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، الكويت ، 1980 .
14. _ التاج الدين عبد الوهاب السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج8 ، مشكاة للكتب الاسلامية
15. _ جعفر ال ياسين ، المنطق السينوي ، منشورات دار الافاق الحديث ، بيروت ، ط1، 1983 .
16. _ علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، القاهرة ، 2008 .
17. _ الغزالي :-
18. _ محك النظر في المنطق ، ضبطه وصححه محمد بدر الدين النعساني ، دار النهضة ، الحديثة، بيروت لبنان
19. _ معيار العلم في فن المنطق ، دار ومكتبة الهلال ، ط1، 1993 .
20. _ الفارابي :
21. _ كتاب البرهان (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ، تحقيق ماجد فخري ، دار المشرق
22. _ ، بيروت- لبنان .
23. _ كتاب العبارة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ، تحقيق رفيق العجم ، دار المشرق، بيروت ، بيروت ، 1986 .
24. _ فخر الدين الرازي :-
25. _ اساس التقديس ، تحقيق احمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة .
26. _ لباب الاشارات والتنبيهات ، تحقيق احمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط1 ، 1986 .
27. _ المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعات ، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي ، م1 ، قم .
28. _ محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، وبذيله كتاب تلخيص المحصل للعلامة نصير الدين الطوسي ، راجعه وقدم له طه عبد الروؤف ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، بلا ت .
29. _ المطالب العالية في العلم الالهي ، ج3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1999 .
30. _ منطق الملخص ، تقديم وتحقيق وتعليق ، احمد فرامرز قراملكي وادنيه اصغري نزاد ، ايران ، دار منشورات امام الصادق .
31. _ مفاتيح الغيب ، ج1 ، القاهرة ، بلا ت .
32. _ القفطي ، اخبار العلماء باخبار الحكماء ، مكتبة المثنى ، بغداد .
33. _ محمد العربي ، المنطلقات الفكرية عند الامام الفخر الدين الرازي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط1، 1992 .